



مفكرة جرائم الحدود في الفقه الإسلامي

د. نصر سلمان

جامعة الأمير عبد القادر

تفهيد: إن المتأمل لجرائم الحدود في الفقه الإسلامي يلحظ مدى الاهتمام بها فلم تترك
لاجتهادات البشر، إذ ما من جريمة إلا ولها تأصيلها من القرآن الكريم والنبوية
الشريفة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرص الفقهاء على سلامة
الناس، وأعراضهم، وممتلكاتهم، وسنحاول في هذا البحث أن نوضح
بعض الجرائم الحدودية التي وردت في الفقه الإسلامي، ونسأل الله العفو
والعظيم.

أ- الحاجر الذي يحجز شيعين عن بعضهما البعض كما
يقال لحقيه بحد لأنه مانع من دخول غيره فيه، ومنه سمي البواب حدًا لأنه يمنع
الناس من الدخول⁽¹⁾.

وسمي الحد بذلك لأنه يمنع الجاني من ارتكاب واقتراف ذلك الفعل.

ب- اصطلاحاً: "هو عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله عز وجل"⁽²⁾.

بمعنى أنها مقدرة لا تقبل الزيادة ولا النقصان، فمثلاً: عقوبة القذف ثمانين جلدة، لا يزداد
عليها ولا ينقص منها.

(1) الصحاح. 462/2، والمغرب 186/1.

(2) الإشراف 233/2 وحاشية رد المحتار 3/4. والكاظمي 1068/2.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه

ثانياً: النص في الحدود(1): لقد اهتمت الشريعة الإسلامية بجرائم الحدود، ونظمتها أيما تنظيم، ولم تركها لتخضع لاجتهادات الفقهاء والعلماء، وإنما أخضعتها لنصوص الشريعة الإسلامية وهذا ما سنبيته على النحو الآتي:

1- حد الزنى: ثبت بقوله تعالى: «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة»(2).

وبقوله ﷺ "خذوا عني فقد جعل الله لمن سيلا: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة"(3).

2- حد القذف: ثبت بقوله تعالى: «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون»(4).

3- حد السرقة: ثبت بقوله تعالى: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله»(5).

4- حد العداوة: ثبت بقوله تعالى: «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا وهم في الآخرة عذاب عظيم إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم»(6).

5- حد البغي: ثبت بقوله تعالى: «وإن طانفتان من المؤمنين أقتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله»(7).

(1) أخذنا هذا العنوان من موجز أحكام الشريعة الإسلامية في التجريم والعقاب. 28.

(2) النور. 2.

(3) مسلم: كتاب: الحدود باب: "حدّ الزنى" 1316/3-1317.

(4) النور: 4.

(5) المائة: 38.

(6) المائة: 33.

(7) الحجرات: 9.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه

6- حد الرذعة: ثبت بقوله ﷺ: "لا يخل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الراني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة..."⁽¹⁾

7- حد الشرب: ثبت بقوله ﷺ: "من شرب الخمر فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه..."⁽²⁾

قال أحمد وهبة: "هذه هي جرائم الحدود ليس فيها جريمة إلا بتشريع يجرمها، ولا عقوبة إلا بنص يحددها لأنها عقوبات مقدرة حقا لله تعالى، عقوبات محددة النوع والمقدار لا يجوز المساس بها"⁽³⁾.

ثالثا: خصائص الحدود⁽⁴⁾: للحدود خصائص عديدة تختلف بماء ساس والتعزير، نحاول إجمالها في الآتي:

- 1- الحدود حق من حقوق الله تعالى، لأنه
- 2- خلافا للقصاص الذي يجتمع
- 3- الحاد
- 4- حسا مثلا لو سرق المجرم سرقات متعددة ولم يقم عليه الحد فإذا أقيم عليه ذلك كله حد واحد.
- 5- الحدود تنصف بالرق: وذلك لقوله تعالى: "وإذا أحصن فإن آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ذلك لمن خشي العنت منكم وإن تصبروا خير لكم والله غفور رحيم"⁽⁵⁾ فإذا زنت الأمة جلدت خمسين جلدة.

(1) مسلم كتاب: القسامة باب: "ما يباح به دم المسلم" 1302/3-1303.
 (2) أخرجه الدرامي بلفظ "إذا سكر فاجلدوه..." كتاب الأشربة باب: "العقوبة في شرب الخمر" 156/2.
 (3) موجز أحكام الشريعة الإسلامية في التحريم والعقاب. 29.
 (4) لخصنا هذه الخصائص من مدخل الفقه الجنائي الإسلامي 97-145 لبهنسي.
 (5) النساء: 25.

- د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه
- 6- الحدود لا يجري فيها الإرث: وذلك لقوله تعالى: «ولا تزر وازرة وزر أخرى»⁽¹⁾.
- 7- لا يقبل في الحدود العفو ولا الشفاعة إذا وصلت للإمام.
- 8- الحدود لا تقام في المساجد، لما فيها من شبهة تلويث المسجد، وحدوث ضحيج المقام عليه الحد فيه.
- 9- لا تقام الحدود في أرض العدو، إذ قد يؤدي ذلك إلى التحاق الجاني بالكفار.
- 10- الحدود لا تقبل فيها إلا شهادة الرجال.
- 11- الحدود تدرأ بالشبهات.
- 12- الحدود يطلب فيها الستر على الجاني.
- 13- ما يحدث في الحدود من تلف فهو هدر لا ضمان على منفذه شريطة أن يأتي بما على الوجه المشروع، وإلا لزمه الضمان.
- رابعا: إطلاقات الحدود⁽²⁾: يطلق الحد على أربعة مسميات هي:**
- 1- يطلق على عقوبات المعاصي، وذلك لأنها سبب في منع مرتكب الجريمة من العودة إليها.
- 2- يطلق على نفس المعصية كما هو الشأن في قوله تعالى: «وتلك حدود الله فلا تعتدوها»⁽³⁾.
- 3- يطلق على ما حده الله وقدره من أحكام، كما في قوله تعالى: «وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه»⁽⁴⁾.
- 4- يطلق الحد على اللفظ الجامع، المانع لأنه يجمع معاني الشيء الواحد، ويمنع دخول غيره فيه.

(1) الإسراء: 15.

(2) أحكام الحدود في الشريعة الإسلامية 9-10. محمود فؤاد جاد الله.

(3) البقرة: 229.

(4) الطلاق: 1.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه

خامساً: الحكمة من تشريع الحدود⁽¹⁾: لا شك أن الشارع يرمي من وراء فرضه لهذه الحدود تقويم سلوك الإنسان، وكذا حماية المجتمع من الآفات الفتاكة التي تهدده بالقضاء على كيانه ومقوماته. فلا غرو، ولا عجب إذا رأينا الإسلام يحارب هذه الجرائم، ويقنن لها ما يجنب المجتمع شر الوقوع فيها، ولذا شرع الحدود عقاباً لهذه الجرائم وردعاً لمرتكبيها، وتقويماً لسلوكهم وعظة لغيرهم حتى لا يقعوا في مثل ما وقعوا فيه، ولذلك قال الله تعالى عقب حد جريمة الزنى: «وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين»⁽²⁾.

وهذا صان الأعراض، فلم تنتهك بفعل أو قول، فمن انتهكها بفعل حدّ حدّ الزنى، ومن انتهكها بقول حدّ حدّ القذف.

كما كفل الحماية لأموال الناس وأرواحهم وذلك تشريفاً لهم
إلى أنه صان العقول فحرم الخمر، وأعدّ لها عقوبات
هذا ولم ينس الإسلام
عن الأرواح
ك
من الدين لعبة يعتنقونه متى يشاؤون
ويخلعون
ي يشاؤون.

والخلاصة: إن الشارع الحكيم قصد في تشريعه لهذه العقوبات المقدرة لحماية المجتمع من هذه الجرائم الفتاكة التي تمدد مقوماته الأساسية، المتمثلة في الأعراض، والأموال، والعقول، والأرواح.

سادساً: أنواع جرائم الحدود: إن جرائم الحدود محصورة في سبعة أنواع وهي: "حد الشرب، حد البغي، حد الردة، حد الزنى، حد القذف، حد السرقة، حد الحراة". وستتناول هذه الجرائم بإيجاز شديد مركزين على الأحكام المهمة في كل منها.

(1) العقوبة المقدرة لمصلحة المجتمع الإسلامي. 13-15.

(2) النور. 2.

أولاً: حد شرب الخمر

وستتناوله في النقاط الآتية:

- 1- مراحل تحريم الخمر⁽¹⁾: مرّ تحريم الخمر بأربع مراحل نوردتها على النحو الآتي:
المرحلة الأولى: أنزل الله تعالى بمكة قوله: «ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً»⁽²⁾ فكان الناس يشربونها.
المرحلة الثانية: ثم نزل بالمدينة قوله تعالى: «يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس»⁽³⁾ فتركها قوم لقوله تعالى: «قل فيهما إثم كبير» وشربها آخرون لقوله تعالى: «ومنافع للناس».

المرحلة الثالثة: جاءت لتنتهي عن قربان الصلاة في حالة السكر، وذلك أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه صنع طعاماً ودعا إليه ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطعمهم وسقاهم الخمر، وحضرت صلاة المغرب فقدموا أحدهم ليصلي بهم، فقرأ: "قل يا أيها الكافرون أعبدوا ما تعبدون" بخذف لا فنزل قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون»⁽⁴⁾ فحرم الله السكر في أوقات الصلاة فكان الرجل يشربها بعد صلاة العشاء فيصبح وقد زال سكره.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة التحريم النهائي، وذلك أن عتبان بن مالك صنع طعاماً ودعا إليه رجالاً من المسلمين فيهم (سعد بن أبي وقاص) رضي الله عنه، وكان قد شوى لهم رأس بعير، فأكفوا وشربوا الخمر حتى أخذت منهم، فافتخروا عند ذلك وتناشدوا الأشعار، فأنشد بعضهم قصيدة فيها فخر بقومه، وهجاء للأنصار، فأخذ رجل من الأنصار لحسي بعير، فضرب به رأس سعد فشججه، فانطلق سعد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشكا إليه الأنصاري، فأنزل الله

(1) روائع البيان 1/272-273.

(2) النحل: 67.

(3) البقرة: 219.

(4) النساء: 43.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه
قوله: وإنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه... فهل
أنتم متهون⁽¹⁾، فقال عمر انتهينا ربنا انتهينا.

وفي تحريم الخمر بهذه الطريقة حكمة جليلة، وذلك لأن القوم ألفوا شربها واحتساءها فلو
حرمت دفعة واحدة لشق ذلك على نفوسهم، ولربما لم يستجيبوا لذلك⁽²⁾.

2- أنواع الخمر⁽³⁾: توجد الخمر في الأسواق بأسماء مختلفة وتقسم بحسب ما تحويه
من النسب المئوية للكحول.

فهناك مثلاً: البراندي، والوسكي، والروم، واللكير وغيرها وتبلغ نسبة الكحول فيها من
40% إلى 60%. كما تبلغ النسبة في الجن، والهولندي، والجنيفا من 33 إلى 40% تحتوي

بعض الأصناف الأخرى مثل: البورت، والشري، والماديرا على
الخمر الخفيفة مثل: الكلارت، والهوك، والش...

البيرة الخفيفة فتحتوي على 2%
وهناك أم...

وغيرهم
3- مظهر⁽⁴⁾: حتى تكون جريمة الشرب ثابتة ينبغي أن تتوفر

الركن الماد... في المادة المسكرة، والركن الثاني المتمثل في الجاني الذي يجب لإقامة
الحد عليه أن يكون عاقلاً، بالغاً، مسلماً، مختاراً، والركن الثالث القصد الجنائي وذلك بأن

يكون الشارب للخمر قاصداً السكر، فإن كان لا يعلم أن المشروب مسكراً، فشربه فسكر
فلا حد عليه، وذلك لانقضاء القصد الجنائي.

(1) المائدة: 90-91.

(2) روائع البيان 273/1. للصابوني.

(3) فقه السنة 2/382-383. لسيد سابق.

(4) الجرائم في الفقه الإسلامي 182-191 لبهنسي.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه

4- **طرق إثباته جريمة شرب الخمر:** لا شك أن جريمة الخمر شأنها شأن الجرائم الأخرى حاشا جريمة الزنا فإنها تثبت بشهادة رجلين عدلين، ولا مدخل لشهادة النساء فيها، أو بإقرار الجاني بأنه شرب الخمر.

5- **حد الخمر: فيه روايتان⁽¹⁾:**

الرواية الأولى: أنه ثمانون وبهذا قال مالك، والثوري، وأبو حنيفة، ومن تبعهم وذلك لإجماع الصحابة إذ روي أن عمر استشار الناس في حد الخمر، فقال عبد الرحمن بن عوف: اجعله كأخف الحدود ثمانين، فضرب عمر ثمانين، وكتب به إلى خالد، وأبي عبيدة بالشام. وروي أن عليا قال في المشورة: إنه إذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، فحدوه حد المفتري.

الرواية الثانية: أنه أربعون، وهذا اختيار أبي بكر الحنبلي، ومذهب الشافعي، وذلك لأن عليا جلد الوليد بن عتبة أربعين، ثم قال: جلد النبي أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إلي.

علق ابن قدامة على الروايتين بقوله: "ولا يتعد الإجماع على ما خالف فعل النبي، وأبي بكر وعلي (رضي الله عنهما) فتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزير يجوز فعلها إذا رآه الإمام"⁽²⁾.

6- **مسقطات الحد:** يسقط الحد عن شارب الخمر في الحالات الآتية⁽³⁾:

- أ- إذا شرهما جاهلا أو ظانا أنها ليست خمرا.
- ب- أن يشربها غير عالم بحرمتها كحديث عهد بالإسلام.
- ج- أن لا يكون عالما أن الكثير منها مسكر.

(1) المغني 329/10.

(2) المصدر نفسه 330/10.

(3) العقوبة المقدرة لمصلحة المجتمع الإسلامي. 354.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه

د- أن لا يكون قد شرها مكرها فإن شرها مكرها فلا حد عليه.

ه- إذا شرها مضطرا لدفع غصة فلا حدّ عليه وذلك لأن الضرورات تبيح المحظورات.

ثانيا: حد الردّة

وستتناوله بإيجاز في النقاط الآتية:

1- تعريفها:

أ- لغة: تطلق الردة في اللغة على الرجوع عن الشيء⁽¹⁾.

ب- اصطلاحا: هي الرجوع عن الإسلام إلى الكفر⁽²⁾.

2- التأصيل الشرعي لحد الردة: وردت آيات وأحاديث كثيرة مؤصلة لحد الردة

منها:

أ- قوله تعالى: "ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت

في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب الـ"

ب- وقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا

لا تأخذوا بآيات الله

ج- "يعانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان

ولكن من رآ عليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم"⁽⁵⁾.

د- وقوله ﷺ: "من بدل دينه فاقتلوه"⁽⁶⁾ وكذا قوله "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى

ثلاث: كفر بعد إيمان، وزنا بعد إحصان، وقتل نفس بغير نفس..."⁽⁷⁾.

(1) لسان العرب مادة: "ردد" 1622/3.

(2) العقوبة المقدرة لمصنحة المجتمع الإسلامي 367.

(3) البقرة: 217.

(4) المائدة: 54.

(5) النحل: 106.

(6) البيهقي: السنن، كتاب المرتد، باب: "قتل من ارتدّ عن الإسلام" 195/8.

(7) سبق تخريجه.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه

3- **أركان جريمة الردة وطرق إثباتها⁽¹⁾**: حتى تكون جريمة الردة تامة موجبة للعقوبة يجب أن تتوفر فيها القصد الجنائي المتمثل في الإتيان بالفعل وهو يقصد بذلك الكفر والفعل المادي المتمثل في الخروج عن الدين الإسلامي إلى دين آخر، وقد يكون ذلك باللقول فينطق بألفاظ مفادها خروجه من الدين الإسلامي ودخوله في دين آخر، كما يكون بالفعل كأن يأتي بأفعال تفيد رده كإلقاء المصحف في الأقدار، أو سب الله تعالى أو سب الرسول ﷺ والفاعل للجريمة الارتداد يشترط فيه أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، مختاراً.

أما طرق إثباتها فشأنها شأن باقي الجرائم إذ تثبت بشهادة عدلين، أو إقرار الجاني.

4- **حد المرتد**: ذهب أكثر أهل العلم إلى أن المرتد يستتاب ثلاثاً وهو قول عمر وعلي وعطاء والنخعي ومالك والثوري والأوزاعي وابن راهويه وأصحاب الرأي وهو أحد قول الشافعي.

وروي عن أحمد أنه لا تجب استنابته وإنما تكون على سبيل الاستحباب وهو القول الثاني للشافعي، وكذا قول عبيد بن عمير وطاووس والحسن لقوله ﷺ: "من بدل دينه فاقتلوه" ولم يذكر استنابته.

فإن لم يتب وجب قتله وذلك لقوله ﷺ: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة"⁽²⁾.

5- **الآثار المترتبة عن الردة**: هناك آثار عدة نجم عنها في الآتي (3): أ- العقوبة: وتتمثل في القتل بعد رفضه التوبة ثلاثاً. ب- فسخ الزواج. ج- مصادرة أملاكه.

(1) انظر المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي 116-122 و 137-138. ليهنسي.

(2) المغني 76/10 وكذا 74/10.

(3) المسؤولية الجنائية في الفقه الإسلامي 123-137.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه

ثالثاً: حد البغي

وستتناوله بإيجاز في النقاط الآتية:

1- تعريفه البغي:

- أ- لغة: البغي يطلق في اللغة على الطلب يقال بغى فلان ذلك الشيء أي طلبه ثم غلب على الاستعمال في طلب ما لا يحل من الجور والظلم والاعتداء وتجاوز الحد⁽¹⁾.
- ب- اصطلاحاً: "البغي هو الخروج عن طاعة إمام الحق بغير حق"⁽²⁾.

2- التأصيل الشرعي لجريمة البغي: وردت آيات في

هذه الجريمة منها:

- أ- قوله تعالى: "وإن طائفة منكم على الأخرى فتنة فاعلموا أن الله قد بين الحلال والحرام للذين آمنوا واتبعتهم أحسن قبلة" وقوله تعالى: "فما كان حجة عليهم ولا يفتنهم الله".
- ب- قوله تعالى: "فما كان حجة عليهم ولا يفتنهم الله".

ترجمون⁽⁴⁾.

- ج- وما يرويه ابن عمر عن الرسول ﷺ أنه قال: "من أعطى إماماً صفقة يده، وثمره فؤاده فليطعه ما استطاع، فإن جاء آخر ينازعه، فاضربوا عنق الآخر"⁽⁵⁾.

3- أركان جريمة البغي: تقوم جريمة البغي على ثلاثة أركان أساسية هي⁽⁶⁾:

(1) المعجم الوسيط مادة: "بغى" 64/1.

(2) شرح فتح القدير. 48/4.

(3) الحجرات: 9.

(4) الحجرات: 10.

(5) رواه الإمام مسلم في الجامع الصحيح.

(6) التشريع الجنائي الإسلامي 674/2-697. لعودة.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه
أ- الخروج عن الإمام وذلك بالامتناع عما وجب عليهم من حقوق، أو بمخالفة الإسلام،
والعمل على خلعه.

ب- أن يكون الخروج مغالبة: ومعنى ذلك أن يكون استعمال القوة هو الوسيلة المشبعة
للخروج أما إذا كان الخروج غير مقرون باستعمال القوة، فلا يعدّ بغيا.
ج- القصد الجنائي المتمثل في قصد البغي أي قصد الخروج عن الإمام مغالبة، فإذا لم
يقصد الخارج من فعله الخروج عن الإمام، أو لم يقصد المغالبة، فهو ليس باغيا.

د- بعض أحكام البغاة⁽¹⁾: هناك أحكام كثيرة منها:

- أ- أن البغاة لم يخرجوا ببغيتهم عن دائرة الإيمان فإن الله تعالى سماهم مسلمين.
- ب- أن الله أوجب قتالهم وصددهم عن صنيعهم.
- ج- أن الله تعالى أسقط قتالهم إذا تابوا وفاعوا إلى أمر الله تعالى.
- د- أنهم تسقط عنهم التبعة فيما أتلفوه أثناء خروجهم وقتالهم.

رابعاً: حد السرقة

وستتناوله على النحو الآتي:

1- تعريفه السرقة:

- أ- لغة: مأخوذة من استرق الشيء أي أخذه من الغير على سبيل الخفية⁽²⁾.
 - ب- اصطلاحاً: هي أخذ مال الغير مستتراً من غير أن يؤتمن عليه⁽³⁾.
- 2- أركان جريمة السرقة: حتى تكون جريمة السرقة ثابتة في حق الجاني ينبغي أن تتوفر فيها أركان الجريمة المتمثلة في:
- أ- كون الجاني سرق المتاع خفية من حوز سواء أكان الحوز مكاناً أو حافظاً.

(1) المعني 48/10.

(2) المصباح المنير 419/1.

(3) بداية المجتهد 372/2.

د. نصر سلمان مفكرة جرائم الحدود في الفقه

ب- أن يكون المسروق شيئاً منقولاً، ينقل من حيازة المخني عليه إلى حيازة الخاني،
وعليه، فلا قطع ولا سرقة فيما لا ينقل كالعقارات مثلاً.

ج- أن يكون المسروق مملوكاً للغير⁽¹⁾.

د- أن يبلغ المسروق نصاباً وقد وقع الاختلاف في مقدار نصاب القطع إلى أقوال عديدة

بعملها في الآتي:

القول الأول: القطع في دينار ذهبي: وبه قال الحنفية⁽²⁾.

القول الثاني: القطع في عشرة دراهم فضية وبه قال أبو حنيفة⁽³⁾، وأبو يوسف ومحمد بن

الحسن الشيباني وزفر⁽⁴⁾.

القول الثالث: القطع في ربع دينار ذهبي، وبه قال المالكية⁽⁵⁾.

القول الرابع: القطع في ثلاثة دراهم فضية

القول الخامس: القطع في ثلاثة دراهم فضية

الظاهر⁽¹¹⁾.

الحسن

رحمن بن بنت الشافعي⁽¹³⁾.

(1) الجرائم في الفقه الإسلامي 32-50.

(2) الهداية 408/2 والنهاية 5/534.

(3) الباري: شرح العناية 5/358، والخصاص: أحكام القرآن 2/416.

(4) أحكام القرآن 2/416، وابن كثير: تفسير القرآن العظيم 2/568.

(5) أسهل المدارك 3/177، ومواهب الجليل 6/306، وشرح الزرقاني على مختصر خليل 8/94 والثمر السدي 599.

(6) زاد المحتاج 4/219، والمنهاج 4/219، ومغني المحتاج 4/158.

(7) المحرر 2/157، والمغني 10/139.

(8) المنتقى 7/157، وأوجز المسالك 13/281.

(9) دليل الطالب 258.

(10) المحلى 12/346-347.

(11) أوجز المسالك 13/281.

(12) فتح الباري 12/106 وأوجز المسالك 13/281، والمجموع 20/82.

(13) زاد المحتاج 4/219 ومغني المحتاج 4/158 وروضة الطالبين 7/327.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه

القول السابع: القطع في درهمين وبه قال زياد بن أبي زياد⁽¹⁾، وعثمان بن⁽²⁾، والحسين البصري في قول آخر⁽³⁾.

القول الثامن: القطع في خمسة دنانير أو خمسين درهما وبه قال سعيد بن جبيرة⁽⁴⁾.

القول التاسع: القطع في أربعة دنانير أو أربعين درهما وبه قال النخعي⁽⁵⁾.

القول العاشر: القطع في درهم فما فوقه وبه قال الحسن البصري⁽⁶⁾ في قول آخر وابن الزبير⁽⁷⁾، وعثمان بن⁽⁸⁾، وربيعة الرأي⁽⁹⁾.

القول الحادي عشر: القطع في ثلث دينار وبه قال الباقر⁽¹⁰⁾.

القول الثاني عشر: القطع في نصف درهم وبه قال ابن الزبير في قول آخر⁽¹¹⁾.

القول الثالث عشر: القطع في أربعة دراهم وبه قال أبو هريرة وأبو سعيد الخدري⁽¹²⁾.

القول الرابع عشر: القطع في ثلاثين درهما وبه قال مالك في أحد أقواله⁽¹³⁾.

القول الخامس عشر: القطع في خمسة دراهم وبه قال أبو بكر الصديق⁽¹⁴⁾، وعمارة الفاروق⁽¹⁵⁾، وأنس⁽¹⁶⁾، وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري في قول آخر⁽¹⁷⁾.

(1) عمدة القاري 278/24 والمجموع 82/20 ونيل الأوطار 299/7.

(2) بداية المجتهد 481/2.

(3) فتح الباري 106/2 وعمدة القاري 278/24 والمجموع 82/20 ونيل الأوطار 299/7.

(4) تفسير ابن كثير 569/2.

(5) المجموع 82/20 وفتح الباري 106/12.

(6) أحكام القرآن 416/2.

(7) الجامع لأحكام القرآن 161/6.

(8) أوجز المسالك 281/13 ونيل الأوطار 299/7.

(9) عمدة القاري 278/24 والمجموع 82/20.

(10) فتح الباري 107/12 ونيل الأوطار 299/7.

(11) عمدة القاري 278/24.

(12) أحكام القرآن للحصص 416/2 وتحفة الأحمدي 5/5.

(13) بدائع الصنائع 77/7.

(14) عارضة الأحمدي 225/6 وأوجز المسالك 281/13.

(15) المجموع 82/20 وفتح الباري 107/12.

(16) أحكام القرآن للحصص 416/2 والجامع لأحكام القرآن. 160/6.

(17) شرح السنة 483/5 وتحفة الأحمدي 5/5.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه

خامسا: حد الحرابة

وستناولها بإيجاز على النحو الآتي:

1- تعريف الحرابة:

أ- لغة: الحرابة في اللغة تطلق على المعصية عموماً⁽¹⁾ ثم أصبحت علماً يطلق على من قطع الطريق وشهر السلاح.

ب- اصطلاحاً: "الحرابة هي إشهار السلاح وقطع السبيل خارج السكن أو داخله، وهو ما ذهب إليه مالك⁽²⁾ بينما رأى أبو حنيفة أن الحرابة لا تكون داخل السكن أبداً⁽³⁾.

2- التأصيل لعقوبة الحرابة: أصلت الشريعة الإسلامية لعقوبة الحرابة في سورة المائدة وذلك في قوله تعالى: «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا وهم في الآخرة عذاب عظيم إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم»⁽⁴⁾.

وسب نزول هذه الآية يتمثل في أن ناساً من عرينة قدموا المدينة فاجتووها⁽⁵⁾ فبعثهم رسول الله ﷺ إلى إبل الصدقة، وأمرهم أن يشربوا من ألبانها وأبوالها، ففعلوا، فصحوا وارتدوا عن الإسلام، وقتلوا الراعي، واستاقوا الإبل، فأرسل رسول الله ﷺ في آثارهم، فجيء بهم فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وستر أعينهم وألقاهم بالحرّة حتى ماتوا، فنزلت هذه الآية: «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله...»⁽⁶⁾.

(1) لسان العرب مادة "حرب" 816/2.

(2) المدونة 75/16.

(3) نصب الراية 240/3.

(4) المائدة 33-34.

(5) استوحوها.

(6) البخاري كتاب الحدود باب: "ستر النبي - صلى الله عليه وسلم - أعين المخاريب" 112/12.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه

شروط تحقق حصول جريمة الحراية: لكي يتحقق حصول جريمة لا بد من توافر شروط في المتهم، وأخرى في المجني عليه، وثالثة بالفعل، وسنفصل فيها القول على النحو الآتي⁽¹⁾:

1- **الشروط التي ترجع للمتهم:** فإنه يشترط فيه أن يكون بالغاً عاقلًا.

2- **الشروط التي توجع للمجني عليه:** فإنه يشترط فيه أن يكون مسلماً أو ذمياً لأن عقد الذمة أفاده عصمة ماله خلافاً للحربي فإن ماله غير معصوم وبالتالي فلا حد على قسطنطين الطريق فيه على رأي البعض، وأن لا تكون بينه وبين المتهم صلة رحم في رأي البعض أسوة بجريمة السرقة.

3- **الشروط التي ترجع للفعل:** فإنه يشترط في الفعل المذكور باستثناء شرط الخفية لأن المجرم يجب أن يكون خارج المدن العسكرانية أن

المكتبة الرقمية
عبد القادر للعلوم الإسلامية
جامعة الأمير عبد القادر
بشهادة
الرجوع الجاني.

حراية شأنها شأن الجرائم السابقة الذكر فهي تنبسط

مخوبة المخابرات: تصور في عقوبة المخابرات الآتي⁽²⁾:

1- إذا قتل وأخذ المال فإنه يقتل ويصلب مقدار ما يشتهر أمره ويعلمه الناس حتى يكون رادعاً لهم.

2- إذا قتل ولم يأخذ المال فإنه يقتل دون صلب.

3- إذا أخذ المال ولم يقتل فإنه تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى.

4- إذا أخاف السبيل ولم يقتل ولم يأخذ مالا فإنه ينفي.

(1) الجرائم في الفقه الإسلامي 85-90.

(2) المرجع نفسه. 93-94.

د. نصر سلمان ... مفكرة جرائم الحدود في الفقه

توبة المحارب: لا تخلو توبته من أمرين⁽¹⁾:

الأول: أن يتوب قاطع الطريق بعد القدرة عليه فهنا لا تسقط عنه عقوبات الخرابسة بحسب التفصيل السابق.

الثاني: أن يتوب قطع الطريق قبل القدرة عليه فهنا تسقط عليه عقوبة الخرابسة وذلك لقوله تعالى: «إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم» وسقوط هذه العقوبة بالنسبة لحق السلطة العامة، أما حقوق الأفراد فلا تسقط فيبقى عليهم القصاص في النفس، وغرامة المال المسروق، والدية إذا عفا أهل المقتول... الخ.

سادسا: حد الزنى

وستناوله خلال النقاط الآتية:

1- تعريفه:

أ- لغة: يطلق في اللغة على التهمة ومن ذلك قول حسان في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: حصان رزان ما تزى برية⁽²⁾ ثم أصبح علما على التهمة بالزنى.

ب- اصطلاحا: هو انتهاك الفرج المحرم بالوطء المحرم في غير الملك ولا شبهته⁽³⁾.

مراحل تحريم الزنا: مر تحريم الزنا بعدة مراحل نوجزها في الآتي:

قوله تعالى: «واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فسأعرضا عنهما»⁽⁴⁾ فكانت العقوبة بالإيذاء عن طريق التوبيخ والتعنيف.

ثم تدرج الحكم ليصبح الحبس في البيوت كما هو الشأن في قوله تعالى: «واللائي يسأتين

الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت

حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا»⁽¹⁾.

(1) الحرائم في الفقه الإسلامي. 94-95.

(2) لسان العرب، مادة: "زنى" 1875/3.

(3) الذخيرة 114/8.

(4) النساء: 16.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه
ثم جعل الله لمن سبيلا، فجعل عقوبة الزاني البكر جلد مائة، ورجم الثيب حتى الموت.

أركان جريمة الزنى: تتمثل أركان جريمة الزنا في الفعل المادي المتمثل في السوط
وكذا الفاعلين للزنا وهما الرجل والمرأة ويشترط فيهما العقل، والبلوغ، والإسلام، والأهليق
والاختيار، وكذا القصد الجنائي الذي يتمثل في كون مرتكب الزنا يعلم بأنه يجامع شخصا
محرما عليه وطؤه⁽²⁾.

طرق الإثبات في جريمة الزنا: تثبت جريمة الزنا بشهادة أربعة شهود عادل
يشهدون على أنهم رأوا فرجه في فرجها كالمروء في المكحلة وأن تكون شهادتهم صريحة على
الفعل نفسه غير مختلفة في زمان ولا مكان.

وكذا بالإقرار إذ رأى أبو حنيفة أنه لابد لثبوت جريمة الزنا
للجمهور الذي اكتفى بإقرار واحد⁽³⁾.

حد الزنى: فرقت الش
الآتي⁽⁴⁾:

(1) **الزاني** / جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
باجلد مائة جلدة لقوله تعالى: «الزانية
مائة جلدة» وتغريب عام لقوله **في** فيما رواه مسلم:
"جعل الله لمن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام" هذا مع ملاحظة
أن التغريب خاص بالذكر دون الأنثى، مع العلم أن الإمام مالك يرى أن التغريب يكون
مقرونا بخمس المغرب خلافا للشافعية والحنابلة الذين رأوا تغريبه دون خيمه.

(2) **حد الزنى للثيب:** هو الرجم بالحجارة حتى الموت واختلفوا في الاكتفاء بالرجم
أو يجمع عليه الجلد والرجم فرأى مالك أنه يُكتفى بالرجم لكونه عقوبة كبرى تنطوي تحتها

(1) النساء: 15.

(2) الجرائم في الفقه الإسلامي 102-123.

(3) مدخل الفقه الجنائي الإسلامي 56-57. و 63. لهنسي.

(4) التشريع الجنائي الإسلامي. 379/2-385.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه
العقوبة الصغرى خلافا للظاهرية والشيعة الزيدية ورواية في مذهب أحمد الذين ذهبوا إلى
الجمع بين الجلد والرجم.

سابعا: حد القذف

وستتناوله بإيجاز على النحو الآتي:

تعريفه :

أ) لغة: القذف في اللغة هو الرمي بالحجارة. ومن ذلك قوله تعالى لأم موسى: "أن اقذفيه
في التابوت فاقذفه في اليم" (1)، (2).

ب) اصطلاحا: هو الرمي بالزنا أو نفي النسب.

التشديد في القذف: لقد شددت الشريعة الإسلامية في جريمة القذف، فحرمت

اقترافها، وأعدت لها عقوبة الرادعة في الدنيا والآخرة وهذا ما يوضحه:

قوله تعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة
ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا
فإن الله غفور رحيم" (3) وقوله: "إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في
الدنيا والآخرة وهم عذاب عظيم. يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا
يعملون يؤمنذ يوفيههم الله دينهم الحق ويعلمون أن الله هو الحق المبين" (4). وقوله أيضا: "إن
الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة" (5).

(1) طه: 39.

(2) لسان النسيان مادة "قذيف" 364/2.

(3) النور: 4-5.

(4) النور: 23-24-25.

(5) النور: 19.

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه
 وقوله ﷺ: "اجتنبوا السبع الموبقات قالوا: وما هن يا رسول الله؟ قال الشرك بالله،
 والسحر، وقتل النفس التي حرم الله، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف،
 وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات"⁽¹⁾.

أركان جريمة القذف: حتى تكون جريمة القذف متكاملة الأركان يجب أن يتوفر
 فيها الرمي بالزنا أو نفي النسب، وأن يكون المقذوف محصنا عفيفا وهذا مع توفر التصدد
 الجنائي المتمثل في كون القاذف يقذف المقذوف وهو متيقن أن ما رماه به غير صحيح⁽²⁾.

حد القذف: قال الله تعالى: «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة فأجلدهم
 ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من ذلك
 وأصلحوا فإن الله غفور رحيم».

من خلال هاتين الآيتين يتضح لنا أن هناك
 الأولى: الجلد ثمانين جلدة.
 والثانية:

هذا
 عدم قبول
 وسبب
 بعد ذلك وأصلحوا، فمن رأى أنه يعود إلى أقرب مذكور في قوله تعالى: «ولا تقبلوا لهم
 شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا» قال بأن التوبة رافعة للفسق، ولا تأثير
 لها على عدم قبول الشهادة.

ومن رأى أن الاستثناء يرجع إلى الجملة السابقة جميعها قال بأنه يتناول الأمرين معا
 فذهب إلى أن التوبة ترفع الفسق وتمنع من رد الشهادة.

(1) مسلم، كتاب: الإيمان، باب: "بيان الكبائر وأكبرها" 92/1.
 (2) التشريع الجنائي الإسلامي 462/2-477

د. نصر سلمانمفكرة جرائم الحدود في الفقه
وهي الختام: نحسب أننا سلطنا الضوء على هذا الموضوع الحساس، المتعلق بالحدود،
وخصائصها، وما ينضوي تحتها من جرائم، وكيف عالجتها الشريعة الإسلامية، وذلك
بفرضها العقوبة المناسبة، والرادعة لكل جريمة.
هذه العقوبات التي من شأنها أن تكون سببا لحماية المجتمع من الأوبئة والآفات، والفتن
التي تعصف بكيانه، مقوّضة أركانه من القواعد.